دور وسائل الاعلام في تشكيل الوعي الجماهيري ازاء العدالة الانتقالية

م.زينب ليث عباس
كلية التربية / جامعة ديالى

مستخلص البحث

لاشك بان لوسائل الإعلام أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، لما لها من تأثير بارز في إدارة مجرى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتص-ادية ، لاسيما في أثناء الأزمات والحروب والأوضاع الاستثنائية التي قد يمر بها أي بلد، الأمر الذي سينعكس بدوره على قيم واتجاهات المجتمع.

لذلك وجب مراعاة الدور الذي تشكله هذه الوسائل الإعلامية ، فالإعلام دور فاعل في مختلف المجالات ومنها:

١. توعية الناس وتوجيههم، بإعطائهم الأفكار الجاهزة والمعلنة والمقترنة بأساليب الإقناع.
٢. فضح الممارسات الخاطئة للحكام وتسليط الأضواء على مواطن الخطأ والغلط في تصرفاتهم.

لذلك أصبح الإعلام في عصرنا الحديث من ضرورات الحياة المعاصرة، وان استخدامه في الدفاع عن الرأي والمعتقد وقضية الوجود أمر لا مفر منه، واذا تخلفت هذه الأداة فان الكثير من الحقوق تتشوه صورها أو تفقد أحقيتها ، فالإعلام هو أداة للسياسة فهو القادر على التأثير في عقول الناس واتجاهاتهم.

المقدمة

كان الناس في الزمن الغابر لا يعرفون إلا سلطة الفرعون أو القيصر أو الإمبراطور أو الزعيم الذي كان حوله فئةٌ من الأعوان بمُسميات عديدة ، تقوم بمقام السحرة في الإغواء والتضليل وتقديس الحاكم والتهليل بعظمته ثمّ توالت الإحداث إلى مُنتصف القرون الوسطى لتتجه الأمور في الغرب إلى نظام المُشاركة بما عُرف بنظام الطبقات ـ النبلاء ورجال الدين ـ فساءت الأمور أكثر من السابق ودخل الغرب في صراعات عنيفة كادت أن تقضي على وجودهم وكياناتهم ، في الوقت الذي كانت تنشأ حضارة الشرق متمثلة بالحضارة الإسلامية التي دخلت في صراع مع الغرب المُتخلف حينها الذي ثُمّ احتكّت الحضارات بعضها ببعض بسبب فطرة التدافع ، وتطورت المفاهيم الإنسانية إلى صناعة المؤسسات ، التي نتج عنها في نهاية المطاف سُلطات ثلاث ، تنفيذية وتشريعية وقضائية ، تُدير شؤون البلاد ، ولكن هذه المؤسسات سرعان ما أصابها الفساد بسبب عدم وجود الرقابة حتى منتصف القرن الثامن عشر ومطلع القرن الذي يليه ، فظهرت فكرة السلطة الرقابية الرابعة التي ينبع تأثيرها وقوتها من مدى التأثير في الرأي العام الحر ، الذي يؤهلها في بعض الأحيان لأن تكون سلطتها أقوى من كل السلطات، نظرا لكشفها الفساد والمفسدين وأماكن الخلل في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، لذلك يتفق فقهاء الديمقراطية ومنظروها على ضرورة وجود إعلام ديمقراطي حر في إي مجتمع ديمقراطي، فبدونه تظل العملية الديمقراطية عرجاء ومنقوصة لأنها ركنا أساسيا من هيكلته.

ولاشك بان لوسائل الإعلام أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، لما لها من تأثير بارز في إدارة مجرى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، لاسيما في أثناء الأزمات والحروب والأوضاع الاستثنائية التي قد يمر بها أي بلد ، الأمر الذي سينعكس على قيم واتجاهات وسلوك المجتمع.

الفصل الاول/ الاطار المنهجي للبحث

اولاً ـ مشكلة البحث

تتأتي مشكلة البحث من معرفة الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام العراقية في تشكيل الوعي لدى جمهورها ازاء موضوع العدالة الانتقالية. وعليه فإن هذا البحث معني بدراسة هذه المشكلة عن طريق الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. هل للمرحلة الانتقالية التي مر بها العراق دور في تأسيس مؤسسات اعلامية جديدة؟ ما الدافع الحقيقي لتأسيس هذه الوسائل؟
٢. ما الدور الذي قامت به وسائل الاعلام العراقي في ظل المرحلة الانتقالية التي مر بها العراق من اجل التوعية باليات العدالة الانتقالية ؟
٣. هل استطاع الاعلام العراقي ان يؤدي وظيفته التثقيفية في تشكيل الوعي لدى الجمهور بمفهوم العدالة الانتقالية والياتها ؟

٤. ما مدى اهتمام الجمهور بما تنشره وسائل الاعلام ازاء القضايا التي تدرج ضمن العدالة الانتقالية؟

ثانياً ـ اهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في إلقاء الضوء على دور وسائل الاعلام العراقية في تشكيل الوعي الجماهيري ازاء ما يعرف بالعدالة الانتقالية ، فعلى الرغم من حداثة هذا المفهوم الا انه محل اهتمام ذوي الاختصاص ومحل اهتمام الدولة تمر بمرحلة انتقالية من حكم الى حكم جديد ، لانه وبكل بساطة يعيد الحق لكل من استلب حقه ، فضلا عن وجود آليات مختلفة للعمل في المرحلة الجديدة.

ثالثاً ـ اهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يأتي:

١. تُسلّيط الضوء على مفهوم العدالة الانتقالية وانواعها وآليات عملها ، لاسيما وأنَّ هذا المفهوم حديث النشأة ، فقد دخل إلى منظومتنا الثقافية بعد المرحلة الانتقالية التي يشهدها البلد.
٢. التعرف على مدى قدرة الاعلام في المساهمة بنشر المفهوم وتعريف الجمهور به.
٣. وضع عدد من المقترحات على وسائل الاعلام للمساهمة في نشر الوعي لدى الجمهور بمفوم العدالة الانتقالية.

رابعاً ـ نوع وعينة البحث

هناك مجموعة من المناهج الدراسية التي تُسْتَخدم في دراسة الظواهر الاجتماعية ، وقد اختارت الباحثة المنهج الوصفي من بين هذه المناهج لانه يستجيب لمتطلبات البحث في مشكلة الدراسة ، إذ يقوم المنهج على الوصف الكامل والدقيق للمشكلة ، والتأكد من جمع البيانات الضرورية التي تكفل التعرض لها وتحليلها باكبر درجة ممكنة من الدقة وتفادي حدوث اي تحيز في جمع هذه البيانات[1]. وانسجاماً مع مقتضيات البحث وطبيعته الاجرائية فقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي للوصول الى النتائج المرجوة لتحقيق اهداف البحث.

عينة البحث:

اختارت الباحثة إن تكون العينة عمدية من مجتمع البحث ، إذ عمدت الباحثة على اختيار كليتي الاعلام والقانون عينة لمجتمع البحث. إذ قسمت عينة البحث الى قسمين :

بلغ عدد افراد عينة البحث في القسم الاول والخاص بجمهور وسائل الاعلام من طلبة كلية الاعلام بواقع (٢٢٠) فرداً موزعة بالتساوي بين الذكور والاناث وقد تراوحت اعمار المبحوثين بين ٢١ـ٢٧ سنة. وقد كان توزيع عدد الاستمارات للاناث بواقع (١١٠) استمارة و(١١٠) للذكور. كما بلغ عدد افراد عينة البحث في القسم الثاني والخاص بجمهور وسائل الاعلام من طلبة كلية القانون بواقع (٢٢٠) فرداً موزعة بالتساوي بين الذكور والاناث وقد تراوحت اعمار المبحوثين بين ٢١ـ٢٧ سنة. وقد كان توزيع عدد الاستمارات للاناث بواقع (١١٠) استمارة و(١١٠) للذكور.

خامساً ـ طرق وادوات البحث

الاستبانة: هي "مجموعة أسئلة تدور حول موضوع معين، تقدم لعينة من الأفراد للإجابة عليها، وتعد هذه الأسئلة بشكل واضح بحيث لا تحتاج إلى شرح إضافي وتجمع معا في استمارة"[٢]. ولغرض انجاز متطلبات البحث استعانت الباحثة باستمارة استبيان عدت لجمهور وسائل الاعلام. ولغرض اختبار مدى صلاحية استمارة الاستبيان ثم عرضها على مجموعة من الخبراء في مجال هذا البحث(*).

سادساً ـ حدود البحث

وشملت حدود البحث ثلاثة مجالات

١. **المجال الزماني**: أستغرق إجراء البحث الحالي شهرين من ٢٠١٠/٩/٢٠ إلى ٢٠١٠/١١/١٠.

٢. **المجال المكاني**: اختارت الباحثة تطبيق الاستبانة على جامعة بغداد – كليتي القانون والاعلام – المرحلة الرابعة ، وذلك لان هذه الاختصاصات هي الاقرب لموضوع البحث لكونه يدخل ضمن اهتماماتهم الدراسية ومناهجهم العلمية ، كما يعد طلبة المرحلة الرابعة الاكثر ميلاً للتزود بالمعلومات والخبرات والمصطلحات من المراحل الاخرى. فضلا عن ذلك ان طلبة الجامعة خليطاً متبايناً من حيث اختلاف الاديان والقوميات والطوائف والمستويات المعيشية والثقافية والبيئية.

٣. **المجال البشري المجتمع**: وزعت الباحثة (٤٤٠) استمارة استبيان على طلبة كليتي الاعلام والقانون بواقع (٢٢٠) لكل كلية ثم قسمت الاستمارة لتوزع بالتساوي بين الذكور والاناث بواقع (١١٠) استمارة. وصلت عدد الاستمارات الصالحة التي تمت إعادتها إلى الباحثة (٤٠٠) استمارة ، إذ أن (٦) استمارات لم يتم إرجاعها و(٧) أعيدت بلا إجابات و(٢٧) استمارة كانت غير صالحة للبحث. إذ عمدت الباحثة على وضع سؤال في الاستبانه يوضح صدق اجابة المبحوثين ، فقامت باستبعاد الاستمارات التي لم تكن إجاباتهم صادقة ١٠٠% فيها.

جدول توزيع عينة البحث

عينة البحث	كلية الاعلام			كلية القانون			المجموع
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	
العينة الموزعة	١١٠	١١٠	٢٢٠	١١٠	١١٠	٢٢٠	٤٤٠
العينة الصالحة للبحث	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٤٠٠

نشأة ومفهوم العدالة الانتقالية:

يعود تاريخ ظهور ، العدالة الانتقالية إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وتجسدت بمحاكمات نورمبرغ والقضاء على الفكر النازي ، وكان اول تطبيق واضح المعالم لفكرة العدالة الانتقالية تمثل في محاكمات حقوق الانسان في اليونان في اواسط السبعينات من القرن الماضي، وبعدها في المتابعات للحكم العسكري في الارجنتين عام (١٩٨٣) وتشيلي عام (١٩٩٠) من خلال لجنتي تقصي الحقائق والتي اسفر عنهما توفير اشكال مختلفة من التعويضات لصالح الضحايا والتي ساهمت في خلق قناعات بجدوى الايمان بالعدالة الانتقالية من قبل الضحايا ، ثم جاءت مساهمات اوربا الشرقية في التعامل مع انتهاكات حقوق الانسان من خلال فتح ملفات الامن الداخلي كما حدث في المانيا ، وعمليات التطهير التي حدثت في تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٩١ القائمة على منع تولي المناصب المهمة من قبل اشخاص مارسوا انتهاكات حقوق الإنسان ، ثم جاء تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة الشهيرة في جنوب افريقيا عام ١٩٩٥ لازالة اثار جرائم حقوق الانسان السابقة ، وصولا الى انشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا ورواندا كمحاولة للاعتماد على القانون الدولي لحقوق الانسان لضمان المحاسبة[٣].

كما يتضح من بعض الادبيات ان نهج العدالة الانتقالية برز في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات ، وجاء في الأغلب والأعم استجابة للتغيرات السياسية في أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا ، ولارتفاع الأصوات المطالبة بالعدالة في هاتين المنطقتين. فقد سعى دعاة حقوق الإنسان وغيرهم آنذاك للتصدي للانتهاكات المنهجية التي اقترفتها الأنظمة السابقة ، ولكن دون أن يعصف ذلك بالتحولات السياسية التي تشهدها البلاد. ولما شاع وصف هذه التحولات بـ"الانتقال إلى الديمقراطية" ، بدأ الناس يطلقون على هذا المجال الجديد المتعدد التخصصات مصطلح "العدالة الانتقالية"[٤].

يرتبط مفهوم العدالة الانتقالية بين مفهومين هما العدالة والانتقال ، ولكن المعنى الدلالي الأدق للمفهوم يعني: تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولةٌ من الدول[٥]. كما حصل في تشيلي (١٩٩٠) وغواتيمالا (١٩٩٤) وجنوب أفريقيا (١٩٩٤) وبولندا (١٩٩٧) وسيراليون (١٩٩٩) وتيمور الشرقية (٢٠٠١) والمغرب (٢٠٠٤). فمع حدوث التحول السياسي بعد فترة من العنف والقمع في مجتمع من المجتمعات. يجد المجتمع نفسه في كثيرٍ من الأحيان أمام تركة صعبة من انتهاكات حقوق الإنسان ، ولذلك تسعى الدولة إلى التعامل مع جرائم الماضي رغبةً منها في تعزيز العدالة والسلام والمصالحة[٦].

وتشير العدالة الانتقالية إلى حقلٍ من النشاط أو التحقيق يركز على المجتمعات التي تمتلك إرثاً كبيراً من انتهاكات حقوق الإنسان ، الإبادة الجماعية ، أو أشكال أخرى من الانتهاكات تشمل الجرائم ضد الإنسانية ، أو الحرب الأهلية ، وذلك من أجل بناء مجتمع أكثر ديمقراطية لمستقبل آمن. إذ يمكن إدراك المفهوم من خلال عدد من المصطلحات التي تدخل ضمنه من مثل إعادة البناء الاجتماعي ، المصالحة الوطنية ، تأسيس لجان الحقيقة ، التعويض للضحايا ، وإصلاح مؤسسات الدولة العامة التي

غالباً ما ترتبط بها الشبهات اثناء النزاعات الأهلية الداخلية المسلحة مثل الشرطة وقوى الأمن والجيش[٧]. إذ تهدف العدالة الانتقالية إلى التعامل مع ارث انتهاكات حقوق الإنسان بطرق ومناهج واسعة وشاملة تتضمن العدالة الجنائية ، وعدالة إصلاح الضرر ، والعدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية .

فالعدالة الانتقالية ليست شكلاً خاصاً من أشكال العدالة ، بل هي تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات في أعقاب حقبة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان، وفي بعض الأحيان ، تحدث هذه التحولات على حين غرة ، وفي أحيان أخرى قد تجري على مدى عقود طويلة[٨].

تُعرف العدالة الانتقالية وفقاً لما نشرته بعض المصادر "هي برنامج للتحول من حالة الدكتاتورية إلى حالة النظام الديمقراطي التعددي المتسامح ، الذي يحترم الاختلاف ويثري التنوع"[٩]. وكذلك تعرف "هي استجابة للانتهاكات المنهجية أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، تهدف إلى تحقيق الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات، وتعزيز إمكانيات تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية"[١٠]. وتعرف ايضاً بانها "مجموعة من الممارسات والآليات والاهتمامات التي تنشأ في فترة من النزاع او الصراع الاهلي او القمع والتي تهدف بشكل مباشر الى مواجهة انتهاكات حقوق الانسان والقانون الانساني ومصالحها[١١]. وتعرف باكثر شمولية بانها "برنامج للتحول السلمي في مجتمع تعرض للاستبداد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والطائفي والعرقي وانتهاك صارخ لحقوق الانسان الى مجتمع تسودة الديمقراطية وقبول الراي الاخر والتعددية واحترام حقوق الانسان،لكن بشرط، ازالة اثار حقبة الاستبداد واعادة التوازن داخل المجتمع، وضرورة هذا الشرط تكمن باعتباره الدافع لتلاحم الجميع من اجل تحقيق القيم الجديدة"[١٢].

اخيراً يمكن ان نعرف "العدالة الانتقالية هي فلسفة ومنهجية ، هدفها أن تعالج ماضي انتهاكات جسيمة في مجتمع تعرض للظلم والاستبداد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، ومساعدة الشعوب على الإنتقال بشكل مباشر وسلمي وغير عنيف إلى الديمقراطية. عن طريق برنامج للتحول السلمي، بعد ازالة اثار حقبة الاستبداد والتسلط واعادة الحقوق والتوازن داخل المجتمع".

أنواع العدالة الانتقالية:

إن مجال العدالة الانتقالية – أو السعي من أجل العدالة الشاملة أثناء فترات الانتقال السياسي – يهتم بتنمية مجموعة واسعة من الاستراتيجيات المتنوعة لمواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي ، تحليل هذه الاستراتيجيات وتطبيقها عملياً بهدف خلق مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية. وفي الجانب النظري والعملي ، تهدف العدالة الانتقالية إلى التعامل مع إرث الانتهاكات بطريقة واسعة وشاملة تتضمن(١٣):

١. **العدالة الجنائية** : يتم العمل على وفق هذا النوع من العدالة في حالة التخلص من الأنظمة الدكتاتورية من خلال الانقلابات العسكرية ، إذ تقوم القوات العسكرية بالاستيلاء على السلطة وتعمد إلى اعتقال العناصر الرئيسة للنظام وتقديمهم إلى المحاكم المختصة لمحاكمتهم علنا أمام الرأي العام على الجرائم والانتهاكات بحق المدنيين. إذ في معظم حالات ما بعد الصراع تختفي القواعد الاساسية للقانون والنظام وتظهر حاجة ماسة إلى توفير الأمن لجماهير الناس التي انتهكتها الصدمات او مزقتها الحروب. ويتجول الكثيرون باسلحة نارية وليس من الواضح من الذي يسيطر عليهم ، فضلاً عن ذلك يتطلب الامر القبض على المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والانتهاكات الخطيرة الاخرى لحقوق الانسان التي ارتكبت في الماضي واعتقالهم وتقديمهم لاي عملية تخصص للتعامل مع هذه الحالات. وهكذا فان دور ومسؤولية العدالة الجنائية يقعان في مركز اي تصور لتطورات ما بعد الصراع(١٤).

٢. **العدالة التصالحية** : يتم اعتماد هذا النوع من العدالة الانتقالية في حال تم التوصل إلى اتفاقات بين النظام الدكتاتوري الحاكم وقوى المعارضة داخل البلاد ، لتسليم السلطة إلى المعارضة بشكل سلمي مقابل إعلان العفو العام وإعلان المصالحة الوطنية التي لابد لها أن تضمن عدم تقديم عناصر النظام السابق إلى المحاكم.

٣. **العدالة الانتقالية الشاملة** : يتم اعتماد هذا النوع من العدالة الانتقالية في المجتمعات التي تعيش حالات الصراع أو حالات ما بعد الصراع ، أو تلك المجتمعات التي كانت تحكم من خلال أنظمة دكتاتورية ، ومن ثمة يتغير نظام الحكم فيها إلى نظام يراد به أن يكون ديمقراطيا ، إذ يتم اعتماد إستراتيجيات العدالة الانتقالية التي تتضمن (العدالة الجنائية ، وعدالة إصلاح الضرر، والعدالة الاجتماعية ، والعدالة الاقتصادية) فضلا عن تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والعمل على الإصلاح المؤسسي وإحياء الذكرى. ويعد هذا النوع من العدالة الانتقالية وبحسب تجارب بعض المجتمعات التي اعتمدت هذا النوع من انسب الأنواع كونه يعالج أدق التفاصيل بما يتعلق بالجرائم الجنائية والإصلاحات المجتمعية والاقتصادية والسياسية.

مناهج العدالة الانتقالية وآلياتها:

تعد العدالة الانتقالية واحدة من الوصفات العلاجية ، لكيفية التعامل مع مسؤولي النظام السابق، في انظمة التحول الديمقراطي الجارية في العديد من بلدان العالم. وهي احدى ركائز بناء صرح الحقوق الانسانية في تلك المجتمعات. والعدالة بحد

ذاتها هي ضمان أساسي يقي الافراد من التعرض للعقوبة من دون استحقاق لها ، وغيابها يعني غياب المرتكز الاساسي الذي يعتمد عليه الناس ، مما يحيل العلاقة بينهم الى سيادة شريعة الغاب[١٥].

تقوم العدالة لانتقالية على خمسة مناهج أولية لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، هي:

١. **المحاكمات** : تعتبر المحاكمات أول فئة كبيرة من آليات العدالة الانتقالية. والتحقيق في الجرائم بموجب القانون الدولي الملزم لكافة دول العالم ومحاسبة المسؤولين عنها وفرض عقوبات عليهم ، ولا يشترط أن يتم ذلك في محاكم دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية ، ولكن يمكن تطبيقها في محاكم سواء (المدنية أو الجنائية ، الوطنية أو الدولية ، المحلية أو الخارجية).

٢. **لجان كشف الحقيقة :** يُعد إنشاء لجان الحقيقة تحدياً كبيراً ، لأن من شأنها العمل على إنشاء أجهزة تحقيق قوية لكشف كل الحقائق المتعلقة بالعنف الذي ترتكبه جهات تابعة للدولة أو جهات غير تابعة لها . وتتكون لجان تقصي الحقائق سواء من خلال (تحقيقات رسمية وطنية مثل لجان الحقيقة أو لجان التحقيق الدولية أو آليات الأمم المتحدة أو جهود المنظمات غير الحكومية)[١٦].

٣. **تعويض الضحايا وجبر الأضرار**[١٧]**:** ويشمل ذلك التعويض المادي والمعنوي المباشر عن الأضرار أو ضياع الفرص ورد الاعتبار لمساندة الضحايا معنوياً ، واستعادة ما فقد.

٤. **الإصلاح المؤسسي**[١٨]: ويُعد أحد الآليات التي تحتاجها البلدان الخارجة للتو من قمع الديكتاتوريات خاصة ، ويُعد هذا الإصلاح ضروري لتفادي وقوع انهيار حضاري أو ديمقراطي في المستقبل. ويشمل بما في ذلك (الإصلاحات القانونية والمؤسسية وإزاحة مرتكبي الأفعال من المناصب العامة وإقامة تداريب حول حقوق الإنسان للموظفين العموميين).

٥. **إقامة النُصُب التذكارية وإحياء الذاكرة الوطنية الجماعية**[١٩]**:** النصب التذكارية تجسيد لأحداث وأشخاص أو نشاطات حدثت في فترة تاريخية سابقة. وهي فئة واسعة للغاية وتشمل أشكالا فنية عديدة ، وأعمال نحت ، وحدائق تذكارية ، ومتاحف ضمير (مثل متحف تيريزين التذكاري في جمهورية التشيك أو متحف المقاطعة ٦ في جنوب أفريقيا) ، واللوحات التذكارية، وتحويل مراكز تعذيب سابقة إلى ساحات للتذكر (مثل موقع تيول سليتغ في كمبوديا)، والجدران التذكارية (مثل جدار مايا لينز التذكاري عن حرب فيتنام في واشنطن) وجهود أخرى تهدف إلى إثارة التذكر والنقاش حول الماضي.

لا تعمل آليات ومناهج العدالة الانتقالية بصورة منفصلة عن بعضها البعض إنما تعمل وفق رؤيا تكاملية فيما بينها. فمثلا قد يعتبر البعض إن قول الحقيقة دون تعويضات خطوة بلا معني خصوصاً إذا أعطيت وعود بالتعويض. ومن جانب آخر إذا تم منح تعويضات مادية دون عمليات مكملة لقول الحقيقة والمكاشفة سيتوقع من هذا خطورة أن ينظر الضحايا إلي هذه التعويضات كمحاولة لشراء صمتهم. كما إن

تكامل عملية التعويض مع المحاكمات يمكن أن توفر جبرا للأضرار أكثر شمولا مما توفره كل علي حدى.
من ناحية اخرى فكثيرا ما يشار إلى مفهوم "المصالحة" في المناقشات المتعلقة بالعدالة الانتقالية. غير أن لهذا المفهوم عدة معانٍ مختلفة. فهو في نظر البعض ، مرتبط بالجهود المبذولة من جانب أحد الأنظمة العسكرية البائدة "لطي صفحة الماضي" أو "للعفو والنسيان". لكن المدافعين عن حقوق الإنسان نادرا ما يقبلون هذه الصيغة من المصالحة ، محتجين بقوة بأن المصالحة الحقيقية يجب أن تكون مرتبطة بالمحاسبة والعدالة والاعتراف بالجرائم الماضية. أما الانتقاد الثاني الموجه إلى المصالحة فهو أنها تقدم غالبا كهدف نهائي وقابل للإنجاز دون إيلاء ما يكفي من الاهتمام للعملية التي يمكن أن تنجز من خلالها. وعليه ، فإن الإفراط في التركيز على المصالحة قد يؤدي إلى الفشل وخيبة الأمل. ومن جهة أخرى ، فإن النظر إلى المصالحة على أنها عملية جارية تشتمل على عناصر متداخلة ، بما في ذلك المحاسبة ، قد استدل على أنها قد تساعد في تقوية الديمقراطيات الناشئة من خلال بناء علاقات التبادل والثقة.

وسائل الاعلام والعدالة الانتقالية

تغيرت العديد من المفاهيم ، وشاعت افكار الديمقراطية والحرية على جميع الاصعدة ، والاعلام بوجه خاص احدى هذه الجهات التي صار هذا المفهوم اساساً في عملها. فمن المؤكد انه لا يمكن مقارنة العهد الإعلامي العراقي الحالي بإعلام الحقبة الماضية ، ففي تلك الحقبة لا يمكن القول انه كان يشكل ظاهرة تستحق التأمل أو الدراسة فقد كان سلطويا بامتياز ، أي انه كان مكرسا للسلطة الحاكمة بكل خطوطه وفي السنوات الأخيرة أصبح مكرساً لشخص واحد وعائلته المالكة. كان إعلاماً موجها ابتداء من انتقاء الكلمات والمواضيع وانتهاء بالكتاب والصحفيين الذين يرشحون للكتابة في المواضيع الحساسة بالخصوص. وهذا أيضا تجلى في عدد الوسائل الاعلامية آنذاك إذ لم يكن هناك سوى أربع صحف ومحطتي إذاعة وثلاث محطات تلفزيونية أحداها مملوكة لابن الرئيس (عدي صدام حسين) مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن كافة الوسائل تلك لا تختلف كثيراً في مضمون الرسالة الإعلامية أو التحليل أو حتى أحيانا أسماء الكتاب مما جعل ذلك الإعلام يصنف في خانة الإعلام الموجه المراقب والخالي من الروح الإبداعية سواء على صعيد الفكر السياسي أو على صعيد الإشكال الفنية التعبيرية في البرامج والمقالات والآراء والتحليلات والصورة واليات العمل. كل ذلك لم يعد موجوداً في الإعلام العراقي اليوم على العكس انه يشكو من كثافة التنوع والفوضى المهيمنة عليه وتباين الاساليب والاراء الفكرية والمهنية أو عدم مهنية الصحف والفضائيات والاذاعات. هناك اليوم أكثر من عشرين فضائية وعشرات الصحف اليومية والأذاعات وعشرات المجلات الثقافية والفكرية في بغداد وحدها عدا الوسائل الاعلامية في المحافظات[٢٠]، ما يلفت النظر اليوم في الاعلام العراقي مقارنة مع الإعلام العربي عموما وجود حقيقتين:

الأولى: هي عدم وجود وزارة إعلام عراقية وبذلك تخلصنا من عبء مؤسسة بيروقراطية متوارثة ذات ماض سلطوي.

الثانية: غياب الرقابة الحكومية المسلطة على رؤوس المفكرين وأحرار الإبداع والصحفيين ، وهذا ما أضفى صبغة من التميز على الحقبة الإعلامية الحاضرة ، وهي تعكس بشكل مباشر واقع ما يمر به العراق حاليا لا على الصعيد الإعلامي فقط ولكن على كافة الأصعدة[٢١]. لكن غياب وزارة إعلام ورقابة على المطبوعات لا يعني بالمحصلة إن هذا الإعلام اصبح حراً بشكل كامل فثمة خطوط حمراء غير مرئية يستشعرها معظم الكتاب والصحافيين ورؤساء التحرير في تلك الصحف والإذاعات والفضائيات. وهي من زاوية معينة تمتلك جانباً ايجابياً ومن زاوية أخرى تمتلك جانباً سلبياً على اعتبار ان غياب أي فحص لمستوى الخطاب يؤدي إلى الفجاجة والسطحية والابتذال غالبا. وتتوزع المنابر الإعلامية على أنواع متعددة تبعا لجهاتها الممولة لها ولحد ألان لم يصبح هناك قانون يحدد الشروط المتوفرة لفتح الوسيلة الإعلامية مع إن الدستور حدد خطوطاً عامة لتنظيم الإعلام. وعلى صعيد آخر جاء العراق في طليعة الدول التي قدمت ضحايا في حقل الصحافة والإعلام ، إذ قتل أو اختطف مئات الصحافيين والإعلاميين العراقيين والأجانب خلال السنوات السابقة بعضهم قتل أو اختطف بسبب كتاباته والبعض الاخر بسبب الهوية المذهبية.

وهذا أحد جوانب المعركة الدائرة على المستويات كافة في ساحة العراق مع التنويه إلى أن الأداء العراقي الحكومي والشعبي والمؤسساتي ونتيجة لضعف المهنة والتشرذم الموجود ومحلية الأفكار والطروحات لم يستطع إيصال رسالته إلى الجمهور العربي ولا الوقوف بندية تجاه الإعلام التخريبي الموجه. والملاحظ أن الهيبة الإعلامية التي بزغت بعد سقوط النظام مرت بتحولات عديدة وهذا أمر بديهي ضمن الحرية الإعلامية التي يعيشها العراق ، ففي البدء كان المهم هو تأسيس الوسيلة الإعلامية لكي تنطق باسم هذه الجهة أو تلك وكان التأسيس عادة ما يترافق مع تدني المستوى والخطاب المباشر وعدم تقدير وقع الخطاب على القوى السياسية الأخرى أو على الجماهير. لكن المشاكل التي يسببها هكذا نمط من الإعلام سرعان ما بدأت تظهر إلى السطح وجعلت القائمين على وسائل الإعلام تلك يستفيدون من الأخطاء وردات الفعل تلك فيعدلون أو يلطفون من المباشرة ليصبح الخطاب أكثر دبلوماسية وأكثر دقة(٢٢).

وقد ألقى التطرف بظلاله على الشأن الإعلامي العراقي حينما جاء مسوقاً لبعض المتبنيات الحزبية والسياسية فطرحها على أنها من أللوازم الدينية أو الوطنية التي لا يمكن إنكارها فزاد الأمر تعقيداً وقد خلق نوعا من الطائفية البغيضة التي جاءت متذرعة بالمقدس تسوطن العقول وتزيد من أنتاج أنساق مختلفة من التحزب السياسي والطائفي والمذهبي الذي الحق ويلحق أفدح الأذى بوحدة التاريخ والمصير العراقي(٢٣). وكان من خلال شدة وعمق اثر الإعلام في صيغته المتطرفة نرى ونسمع بشخص يلقي بنفسه إلى التهلكة أو أن شخص يدخل على شخص فيقتله أو أن مجموعة تهدد بالتهجير أشخاصا آخرين ، أو إن يفجر احد نفسه في سوق شعبي عرض أمامهم فتاوى تقول: إنهم يدخلون الجنة لممارستهم أفضل الأعمال..!! وكنا نرى ذلك على مسرح حياتنا كل ساعة وكل يوم ويقوم الإعلام بعرضه والترويج له كرسالة إعلامية هادفة..!! وكانت التغطية الإعلامية المتواصلة للأنشطة الإرهابية وعرض مواقف أصحابها قد عزز الاستخدام المتداول لأساليب العنف والاغتيال وسهل على الحركات المتطرفة تمرير خطاباتها وتنظيم شبكاتها ودعم وسائلها مستفيدة في ذلك من قيم الغرب في حرية الرأي والتعبير.

وما ينبغي أن يعرضُ الإعلام الهادف المعتدل ما تختزنه القيم الاجتماعية من قدرة رائعة على إرساء ملامح التعايش والتسامح واللاعنف في المجتمع العراقي بكافة أطيافه وانتماءاته وتوجهاته كما يدلل على ذلك بشكل واضح تاريخ التجربة العربية والإسلامية في الحكم منذ قرون عديدة يعضد ذلك كله حركة العقل الإنساني والوجدان الجماهيري الذي يأبى بطبعه حالات التطرف والعنف والإرهاب والتخريب والعبثية والتجهيل كوسائل أولى يعالج الواقع على ضوئها. والاعتدال في الخطاب الإعلامي هو عدم الميل يمينا أو شمالا بحيث يكون خطابا غير متمرس أو متخندق خلف أطروحات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية معينة وهذا بطبيعة الحال يؤثر في المتلقي إذ لا يميل به بحسب الوجهة التي أرادها صاحب القراءة سواء كانت دينية ايديولوجية أم علمانية ليبرالية أم غير ذلك بل يطلقه كمتلق واع يفكر ولا يكفر يختزن قدرة على استيعاب وجهات النظر المختلفة دون أن يعني هذا بالضرورة

محاكمتها ايديولوجيا أو عقائديا كما لا يعني بالضرورة أيضا تأثره بكل ما يلقى إليه من ثقافات وأفكار. وهو الإعلام الذي ينطلق من أسس فكرية وطنية واجتماعية وعالمية تحقق له أهدافا سامية في التعايش والانفتاح والحوار فيرتقي بالانسان في جميع الجوانب التي يحتاج إليها في الجانب الفكري والعقدي والثقافي والاجتماعي والنفسي والاقتصادي والترفيهي[٢٤].

دور وسائل الاعلام في القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية

تؤدي وسائل الإعلام دورا كبيرا في عملية توعية الجماهير في المجتمعات المختلفة ، إذ إنها تتولى مهام الانتاج المستمر ونشر المعرفة بمفهومها الشامل. وذلك بواسطة تعميمها على نطاق اجتماعي واسع ، لرموز تمثل معاني دلالية عن خبرات اجتماعية هامة. وتمكننا هذه المعرفة من فهم تجاربنا المعيشية الانسانية ، وتشكل تصوراتنا وادراكنا لها. كما تعد وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة مصدرًا مهمًا من مصادر التوجيه والتثقيف في المجتمع، وهي ذات تأثير كبير في جماهير المتلقين المختلفين، المتباينين في اهتماماتهم وتوجهاتهم ومستوياتهم الفكرية والأكاديمية والاجتماعية. وهذا ما يكسبها أهميتها في عملية بناء المجتمعات ، فهي تكون وسيطة بيننا وبين التجارب والخبرات البعيدة عن مجال ادراكنا المباشر كما تكون وسيطة بيننا وبين العديد من المؤسسات الاجتماعية التي نتعامل معها مثل مؤسسات الدولة ، والمؤسسات الخدمية، والمؤسسات الصناعية وغيرها[٢٥].

وتعددت الأدوار التي تقوم بها وسائل الإعلام في الحياة العامة المعاصرة، فهي تؤدي دوراً في تشكيل مفاهيم الناس وتصوراتهم في معظم مجالات الحياة، كما تقوم بتزويد الجماهير بالخبرات الحياتية التي في ضوئها يتشكل الرأي العام في المجتمع، فضلا عن دورها المهم في خلق التماسك بين الجماهير في المواقف وعند الحاجة إلى اتخاذ أفعال مصيرية[٢٦].

لذلك أصبح الإعلام في عصرنا الحديث من ضرورات الحياة المعاصرة، وان استخدامه في الدفاع عن الرأي والمعتقد وقضية الوجود أمر لا مفر منه، واذا تخلفت هذه الأداة فان الكثير من الحقوق تتشوه صورها أو تفقد أحقيتها، فالإعلام هو الأداة القادرة على التأثير في عقول الناس واتجاهاتهم.

وإذا كان دور وسائل الإعلام في أي بيئة مجتمعية يتحدد بالأثر الذي تستطيع أن تحدثه فيها، فمن الممكن أن نقسّم وسائل الإعلام باعتبار تأثيرها في المجتمعات قسمين: قسم مؤثر وفاعل، وقسم غير مؤثر وغير فاعل. ويمكن تفريع القسم الأول منهما إلى اتجاهين (سلبي وإيجابي) وذلك باعتبار الهدف الذي يسعى إليه القائمون على كل اتجاه، ولأن الإيجابية والسلبية من الأحكام النسبية ، ليست ثابتة أو محددة. فإن الضابط الذي يُستخدم هذين الحكمين على أساسه هنا هو ضابط الانسجام مع متطلبات الهوية في ما يُقدَّم إعلاميًا عبر القنوات المختلفة، من حيث طبيعة المادة المقدمة، وما ترسخه من قيم فكرية وثقافية واجتماعية. ويختلف القسم الثاني، وهو قسم وسائل الإعلام غير المؤثرة عن الاتجاه السلبي من القسم الأول في الجوهر الأساسي للموضوع، وهو حقيقة الدور الذي يؤديه كل منهما في تشكيل المجتمع

وبنائه فوسائل الإعلام غير المؤثرة أو الفاعلة لا تؤدي أي دور في المجتمع، وبالتالي لا تقوده إلى أي اتجاه وهي غير معنية بما تقدمه للمجتمع وأفراده، ولا تقوم بأكثر من التوصيل لكن دون أسس واضحة، ودون معرفة حقيقية بما يجب أن يقدم، وما يجب أن تكون له الأولوية من بين ما يقدم والقائمون على مثل هذا النوع من وسائل الإعلام هم الذين دخلوا السلك الإعلامي إما مصادفة ، أو دون رغبة أصيلة في الممارسة الإعلامية ، أو دون هدف أو وعي حقيقي بالدور الذي تتحمل المؤسسة الإعلامية عبئه لتكون ذات فائدة ونفع للمجتمع ، أما الاتجاه السلبي من القسم ذي التأثير في المجتمع فيختلف من حيث وجود الهدف، ووضوح الرؤية والوسيلة أو الأداة التي تساعد على تحقيق الهدف، والقائمون عليه لا يتحركون بصورة عشوائية.

المبحث الثالث / الجانب الميداني

يتناول هذا المبحث عرضاً للنتائج واجابات المبحوثين (ذكوراً واناثاً) من جمهور وسائل الاعلام في كليتي الاعلام والقانون التي تم التوصل اليها في ضوء الاهداف التي حددت وهي كالاتي:

أولاً_ الخصائص الشخصية للمبحوثين

أظهرت نتائج الاستبيان ان توزيع العينة جاءت وحسب جدول رقم (١) موزعة بالتساوي بين الذكور والاناث لكليتي الاعلام والقانون بنسة (٢٥%) وبواقع (١٠٠) مبحوث.

جدول رقم (١)
يوضح نوع الجنس للمبحوثين

الاختصاص	الجنس	العدد	النسبة المئوية
الاعلام	ذكور	١٠٠	%٢٥
	اناث	١٠٠	%٢٥
القانون	ذكور	١٠٠	%٢٥
	اناث	١٠٠	%٢٥
المجموع		**٤٠٠**	**%١٠٠**

وفيما يتعلق بعمر المبحوثين فقد اظهرت نتائج الاستبيان ان اعمار المبحوثين توزعت بين فئتين والتي جاءت فيها الفئة المحصورة بين (٢١ـ٢٤) باعلى النسب موزعة بين الكليتين فقد حصلت الاناث من كلية القانون على المرتبة الأولى بنسبة

بلغت (٣٤,١%) بواقع (١٠٠) مبحوثه ، ثم جاءت نسبة الاناث من كلية الاعلام بالمرتبة الثانية بنسبة (٣٢,١%) بعدد بلغ (٩٤) ، ثم احتل الذكور من كلية القانون المرتبة الثالثة بنسبة (٢٢,٢%) بواقع (٦٥) مبحوث ، اخيرا احتل الذكور من كلية الاعلام المرتبة الاخيرة بنسبة بلغت (١١,٦%) بواقع (٣٤) مبحوث. اما الفئة العمرية التي تراوحت بين (٢٥-٢٧) فقد ضمت عدد الفئات من كلا الكليتين فقد احتل الذكور من كلية الاعلام المرتبة الاولى بنسبة بلغت (٦١,٧%) بواقع (٦٦) مبحوث ، ثم جاء الذكور من كلية القانون بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (٣٢,٧%) بعدد بلغ (٣٥) مبحوث ، ثم جاءت الاناث من كلية الاعلام بالمرتبة الاخيرة بنسبة بلغت (٥,٦%) بواقع (٦) مبحوثات. انظر جدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

يوضح الفئات العمرية للمبحوثين

الاختصاص	الفئة العمرية	٢١-٢٤	%	٢٥-٢٧	%	العدد الكلي	%
الاعلام	ذكور	٣٤	١١,٦%	٦٦	٦١,٧%	١٠٠	٢٥%
	اناث	٩٤	٣٢,١%	٦	٥,٦%	١٠٠	٢٥%
القانون	ذكور	٦٥	٢٢,٢%	٣٥	٣٢,٧%	١٠٠	٢٥%
	اناث	١٠٠	٣٤,١%	-	-	١٠٠	٢٥%
المجموع		**٢٩٣**	**١٠٠%**	**١٠٧**	**١٠٠%**	**٤٠٠**	**١٠٠%**

أظهرت نتائج الاستبيان فيما يتعلق بمدى متابعة المبحوثين لوسائل الاعلام المختلفة بان (٣٧٨) مبوحثاً من المتابعين موزعة بنسب مختلفة إذ احتل الذكور من كلية القانون المرتبة الاولى بواقع (٩٧) وبنسبة بلغت (٢٥,٧%) ، فيما احتلت فئة الاناث من كلية الاعلام المرتبة الثانية بنسبة (٢٥,٣%) وبواقع (٩٦) ، واحتلت فئة الذكور من كلية الاعلام المرتبة الثالثة بواقع (٩٤) وبنسبة بلغت (٢٤,٩%) ، وجاءت فئة الاناث من كلية القانون بالمرتبة الاخيرة بواقع (٩١) وبنسبة (١.٢٤%). فيما اشار(٢٢) مبحوثاً بعدم المتابعة إذ جاءت الاناث من كلية القانون بالمرتبة الاولى بواقع (٩) مبحوثات بنسبة (٤٠,٩%) ، ثم جاء الذكور من كلية الاعلام بالمرتبة الثانية بواقع (٦) مبحوثين بنسبة بلغت (٢٧,٢%) ، واحتلت الاناث من كلية الاعلام المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (١٨,٢%) بواقع (٤) مبحوثات ، واخيرا جاء الذكور من كلية القانون بالمرتبة الاخيرة بواقع (٣) مبحوثين بنسبة بلغت (١٣,٧%). انظر جدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)
يوضح اجابات المبحوثين عن متابعتهم لوسائل الاعلام المختلفة (مرئي ، مسموع ، مقروء)

الاختصاص	متابع لوسائل الاعلام	نعم	%	لا	%	العدد الكلي	%
الاعلام	ذكور	٩٤	٢٤,٩ %	٦	٢٧,٢ %	١٠٠	%٢٥
	اناث	٩٦	٢٥,٣ %	٤	١٨,٢ %	١٠٠	%٢٥
القانون	ذكور	٩٧	٢٥,٧ %	٣	١٣,٧ %	١٠٠	%٢٥
	اناث	٩١	٢٤,١ %	٩	٤٠,٩ %	١٠٠	%٢٥
المجموع		**٣٧٨**	**١٠٠ %**	**٢٢**	**١٠٠ %**	**٤٠٠**	**١٠٠ %**

وفيما يتعلق بمشاهدة المبحوثين للبرامج والمواضيع التي تهتم بقضايا حقوق الانسان فقد اشار (٣٦٠) مبحوثاً للمتابعة ، إذ جاء الذكور من كلية القانون بالمرتبة الاولى بواقع (٩٧) بنسبة (٢٦,٩%) ، وجاءت الاناث من كلية الاعلام بالمرتبة الثانية بواقع (٩٤) مبحوثة بنسبة بلغت (٢٦,١%) ، واحتلت الاناث من كلية القانون المرتبة الثالثة بواقع (٨٧) مبحوثة بنسبة بلغت (٢٤,٢%) ، اخيرا احتل الذكور من كلية الاعلام المرتبة الاخيرة بواقع (٨٢) مبحوثاً بنسبة (٢٢,٨%). وجاءت نسبة عدم المشاهدة بواقع (٤٠) مبحوثاً إذ جاء الذكور من كلية الاعلام بالمرتبة الاولى بواقع (١٨) مبحوث وبنسبة بلغت (٤٥%) ، ثم جاءت الاناث من كلية القانون بالمرتبة الثانية بواقع (١٣) مبحوثة وبنسبة بلغت (٣٢,٥%) ، واحتل الذكور من كلية الاعلام المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (١٥%) وبعدد بلغ (٦) مبحوثين. اخيراً احتل الذكور من كلية القانون المرتبة الرابعة بواقع (٣) مبحوثين وبنسبة بلغت (٧,٥%). انظر جدول رقم (٤)

جدول رقم (٤)
يوضح اجابات المبحوثين عن مشاهدتهم للبرامج والمواضيع التي تهتم بقضايا حقوق الانسان

الاختصاص	مشاهد للبرامج والمواضيع الخاصة بحقوق الانسان	نعم	%	لا	%	العدد الكلي	%
الاعلام	ذكور	٨٢	٢٢,٨	١٨	%٤٥	١٠٠	%٢٥

				%			
	اناث	٩٤	٢٦,١ %	٦	%١٥	١٠٠	%٢٥
القانون	ذكور	٩٧	٢٦,٩ %	٣	%٧,٥	١٠٠	%٢٥
	اناث	٨٧	٢٤,٢ %	١٣	٣٢,٥ %	١٠٠	%٢٥
المجموع		**٣٦٠**	**١٠٠ %**	**٤٠**	**١٠٠ %**	**٤٠٠**	**١٠٠ %**

فيما يتعلق بمعرفة المبحوثين لمفهوم العدالة من خلال وسائل الاعلام ، اظهرت نتائج الاستبيان ان معظم المبحوثين لم يتعرفوا على هذا المفهوم بواقع (٣٧٠) اجابة موزعة بنسب مختلفة ، إذ جاءت فئة الاناث من كلية القانون بالمرتبة الاولى بواقع (٩٧) مبحوثة بنسبة بلغت (٢٦,٢%) ، ثم حصلت فئة الاناث من كلية الاعلام على المرتبة الثانية بعدد بلغ (٩٤) مبحوثة وبنسبه (٢٥,٤%) ، ثم جاءت فئة الذكور من كلية القانون بالمرتبة الثالثة بواقع (٩١) مبحوث وبنسبة مئوية بلغت (٢٤,٦%) . وجاءت فئة الذكور من كلية الاعلام بالمرتبة الاخيرة بواقع (٨٨) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٢٣,٨%). بالمقابل كانت اجابات (٣٠) مبحوثا تبين معرفتهم لمفهوم العدالة فقد جاء الذكور من كلية الاعلام بالمرتبة الاولى بواقع (١٢) مبحوث وبنسبة بلغت (٤٠%). وحصلت فئة الذكور من كلية القانون المرتبة الثانية بواقع (٩) مبحوثين وبنسبة بلغت (٣٠%). ثم جاءت فئة الاناث من كلية الاعلام لتحتل المرتبة الثالثة بـ (٦) مبحوثات وبنسبة (٢٠%). اخيرا جاءت فئة الاناث من كلية القانون بواقع (٣) مبحوثات وبنسبة بلغت (١٠%). انظر جدول رقم (٥)

جدول رقم (٥)

يوضح اجابات المبحوثين عن معرفتهم بمفهوم العدالة الانتقالية مسبقاً من خلال وسائل الاعلام

الاختصاص	يعرف مفهوم العدالة الانتقالية	نعم	%	لا	%	العدد الكلي	%
الاعلام	ذكور	١٢	%٤٠	٨٨	٢٣,٨ %	١٠٠	%٢٥
	اناث	٦	%٢٠	٩٤	٢٥,٤ %	١٠٠	%٢٥
القانون	ذكور	٩	%٣٠	٩١	٢٤,٦ %	١٠٠	%٢٥
	اناث	٣	%١٠	٩٧	٢٦,٢ %	١٠٠	%٢٥

المجموع	٣٠	١٠٠ %	٣٧٠	١٠٠ %	٤٠٠	٤٠٠

اما ما يتعلق باجابات المبحوثين حول الوسيلة الاعلامية التي استطاعوا من خلالها التعرف على مفهوم العدالة الانتقالية فقد اشار المبحوثين لوسيلتين حصل فيها التلفزيون على اعلى الاجابات بواقع (٢٤) إذ اشار الذكور من كلية الاعلام اليه بواقع (١٢) مبحوث وبنسبة بلغت (٥٠%) . ثم جاء الذكور من كلية القانون بالمرتبة الثانية باجابات من (٦) مبحوثين بنسبة (٢٥%). ثم جاءت الاناث من كلية الاعلام بالملاتبة الثالثة بواقع (٤) مبحوثات وبنسبة (١٦,٦%). وفي المرتبة الاخيرة جاءت الاناث من كلية القانون بواقع مبحوثتين وبنسبة بلغت (٨,٤%). اما ما يخص الوسيلة الثانية فقد جاءت الصحف بواقع (٤) اجابات موزعين بالتساوي بين الاناث من كلية الاعلام والذكور من كلية القانون بواقع مبحوثين وبنسبة بلغت (٥٠%). جاءت اجابات المبحوثين بنسب بسيطة في هذا الجدول لكون السؤال لم يكون متاح لجميع المبحوثين إذ اجاب عليه من المبحوثين من اجاب بنعم في السؤال الذي سبقه وبالتالي كانت الاجابات محدوده. انظر جدول رقم (٦)

جدول رقم (٦)

يوضح اجابات المبحوثين عن الوسيله التي من خلالها تم تعريفهم بمفهوم العدالة الانتقالية(*)

الاختصاص	من اين تعرف على	التلفزيون	%	الصحف	%	الراديو	%	العدد الكلي	%
الاعلام	ذكور	١٢	٥٠%	–	–	–	–	١٢	٢٥%
	اناث	٤	١٦,٦ %	٢	٥٠%	–	–	٦	٢٥%
القانون	ذكور	٦	٢٥%	٢	٥٠%	–	–	٨	٢٥%
	اناث	٢	٨,٤%	–	–	–	–	٢	٢٥%
المجموع		٢٤	١٠٠ %	٤	١٠٠ %	–	–	٢٨	١٠٠ %

اشارت نتائج الاستبيان ان وسائل الاعلام لم تقدم اي صورة لمفهوم العدالة الانتقالية وجاء ذلك من خلال اجابات المبحوثين بواقع (٣٧٥) إذ اشارت الاناث من كلية القانون بعدم التقديم بواقع (٩٨) مبحوثة وبنسبة بلغت (٢٦,١%) وجاءت بالمرتبة الاولى. فيما جاء الذكور من كلية القانون بالمرتبة الثانية بواقع (٩٥) مبحوث وبنسبة (٢٥,٣%). وحصلت الاناث من كلية الاعلام على المرتبة الثالثة بواقع (٩٤) مبحوثه وبنسبة (٢٥,١%). وجاء الذكور من كلية الاعلام بالمرتبة الاخيرة بواقع (٨٨) مبحوثاً وبنسبة (٢٣,٥%). وقد اشار عدد من المبحوثين بان وسائل الاعلام قدمت صورة لمفهوم العدالة بواقع (٢٥) اجابة إذ جاء الذكور من كلية الاعلام بالمرتبة الاولى بـ (١٢) اجابة وبنسبة (٤٨%). ثم حصلت الاناث من كلية الاعلام على المرتبة الثانية بواقع (٦) اجابات وبنسبة (٢٤%). واحتل الذكور من كلية القانون المرتبة الرابعة بـ (٥) اجابات

بنسبة (٢٠%). وفي المرتبة الاخيرة جاءت الاناث من كلية القانون بواقع مبحوثتين وبنسبة بلغت (٨%). انظر جدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

يوضح اجابات المبحوثين عن تقديم وسائل الاعلام اي صورة لمفهوم العدالة الانتقالية

الاختصاص	قدمت وسائل الاعلام صورة لمفهوم العدالة	نعم	%	لا	%	العدد الكلي	%
الاعلام	ذكور	١٢	٤٨%	٨٨	٢٣,٥ %	١٠٠	٢٥%
	اناث	٦	٢٤%	٩٤	٢٥,١ %	١٠٠	٢٥%
القانون	ذكور	٥	٢٠%	٩٥	٢٥,٣ %	١٠٠	٢٥%
	اناث	٢	٨%	٩٨	٢٦,١ %	١٠٠	٢٥%
المجموع		**٢٥**	**١٠٠ %**	**٣٧٥**	**١٠٠ %**	**٤٠٠**	**١٠٠ %**

وبينت اجابات (٣٧٢) مبحوثاً عن عدم مشاركة وسائل الاعلام بشرح آليات العدالة الانتقالية ، إذ جاءت الاناث من كلية القانون بالمرتبة الاولى بواقع (٩٧) وبنسبة (٢٦,١%). وحصلت الاناث من كلية الاعلام على المرتبة الثانية بـ (٩٤) اجابة وبنسبة (٢٥,٣%). وحصل الذكور من كلية القانون على المرتبة الثالثة بواقع (٩٣) اجابه وبنسبة بلغت (٢٥%). واحتل الذكور من كلية الاعلام على المرتبة الاخيرة بواقع (٨٨) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٢٣,٦%). كما اشار (٢٨) مبحوثاً الى مشاركة وسائل الاعلام بشرح آليات العدالة ، إذ حصل الذكور من كلية الاعلام على المرتبة الاولى وبواقع (١٢) مبحوثاً وبنسبة (٤٢,٨%). وجاء الذكور من كلية القانون بالمرتبة الثانية بـ (٧) اجابات وبنسبة (٢٥%). وحصلت الاناث من كلية الاعلام على المرتبة الثالثة بواقع (٦) اجابات وبنسبة (٢١,٤%). واخيراً حصلت الاناث من كلية القانون على المرتبة الرابعة بواقع ثلاث اجابات وبنسبة (١٠,٨%). انظر جدول رقم (٨)

جدول رقم (٨)

يوضح اجابات المبحوثين عن مشاركة وسائل الاعلام بشرح آليات العدالة الانتقالية

الاختصاص	شرح آليات العدالة	نعم	%	لا	%	العدد الكلي	%
الاعلام	ذكور	١٢	٤٢,٨ %	٨٨	٢٣,٦ %	١٠٠	٢٥%
	اناث	٦	٢١,٤ %	٩٤	٢٥,٣ %	١٠٠	٢٥%

القانون	ذكور	٧	%٢٥	٩٣	%٢٥	١٠٠	%٢٥
	اناث	٣	١٠,٨ %	٩٧	٢٦,١ %	١٠٠	%٢٥
المجموع		**٢٨**	**١٠٠ %**	**٣٧٢**	**١٠٠ %**	**٤٠٠**	**١٠٠ %**

اما ما يخص تأثير اتجاهات وافكار المبحوثين بما تقدمه وسائل الاعلام من قضايا خاصة بحقوق الانسان فقد اجاب (٣٥٠) مبحوثاً بنعم موزعة بنسب مختلفة إذ جاءت الاناث من كلية الاعلام بالمرتبة الاولى بواقع (٩٦) مبحوثة وبنسبة (٢٧,٤%). وحصلت الاناث من كلية القانون على المرتبة الثانية بواقع (٩١) مبحوثه وبنسبة (٢٦%). وجاء الذكور من كلية القانون بالمرتبة الثالثة بـ (٨٧) اجابة وبنسبة (٢٤,٩%). واحتل الذكور من كلية الاعلام على المرتبة الاخيرة بواقع (٧٦) مبحوثاً وبنسبة ٠٢١,٧%). وبمقابل هذه الاجابات جاءت (٥٠) اجابة نافية تأثر اتجاهاتها وأفكارها بما تقدمة وسائل الاعلام ، إذ حصل الذكور من كلية الاعلام على المرتبة الاولى بواقع (٢٤) اجابة وبنسبة (٤٨%). وحصل الذكور من كلية القانون على المرتبة الثانية بـ (١٣) اجابة وبنسبة (٢٦%). واحتلت الاناث من كلية القانون على المرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (١٨%). وفي المرتبة الرابعة جاءت الاناث من كلية الاعلام بواقع اربعة اجابات وبنسبة (٨%). انظر جدول رقم (٩)

جدول رقم (٩)
يوضح اجابات المبحوثين حول تأثر اتجاهاتهم وافكارهم بما تقدمه وسائل الاعلام من قضايا خاصة بحقوق الانسان

الاختصاص	تأثير اتجاهات وافكار	نعم	%	لا	%	العدد الكلي	%
الاعلام	ذكور	٧٦	٢١,٧ %	٢٤	%٤٨	١٠٠	%٢٥
	اناث	٩٦	٢٧,٤ %	٤	%٨	١٠٠	%٢٥
القانون	ذكور	٨٧	٢٤,٩ %	١٣	%٢٦	١٠٠	%٢٥
	اناث	٩١	%٢٦	٩	%١٨	١٠٠	%٢٥
المجموع		**٣٥٠**	**١٠٠ %**	**٥٠**	**١٠٠ %**	**٤٠٠**	**١٠٠ %**

اشار المبحوثون وبواقع (٣٥٤) مبحوث ان وسائل الاعلام حثت على دور التسامح وقبول الاخر إذ حصلت الاناث من كلية الاعلام على المرتبة الاولى بواقع (٩٦) مبحوثة وبنسبة (٢٧,١%). وجاء الذكور من كلية الاعلام بالمرتبة الثانية بـ (٩٤) اجابة وبنسبة (٢٦,٦%). وحصلت الاناث من كلية القانون على المرتبة الثالثة بـ (٨٣) اجابة وبنسبة (٢٣,٤%). وجاء الذكور من كلية القانون بالمرتبة الرابعة بواقع (٨١) اجابة وبنسبة (٢٢,٩%). واشار (٤٦) مبحوثاً بعدم حث وسائل الاعلام

على دور التسامح وقبول الاخر ، إذ حصل الذكور من كلية القانون على المرتبة الاولى بواقع (١٩) مبحوثاً وبنسبة (٤١,٤%). وجاءت الاناث من كلية القانون بالمرتبة الثانية بـ (١٧) اجابة وبنسبة بلغت (٣٦,٩%). وحصل الذكور من كلية الاعلام على المرتبة الثالثة بواقع (٦) اجابات وبنسبة (١٣,١%). اخيراً جاءت الاناث من كلية الاعلام بالمرتبة الاخيرة بواقع اربعة اجابات وبنسبة بلغت (٨,٦%). انظر جدول رقم (١٠)

جدول رقم (١٠)
يوضح اجابات المبحوثين حول حث وسائل الاعلام على دور التسامح وقبول الاخر

الاختصاص	الحث على دور التسامح	نعم	%	لا	%	العدد الكلي	%
الاعلام	ذكور	٩٤	٢٦,٦ %	٦	١٣,١ %	١٠٠	%٢٥
	اناث	٩٦	٢٧,١ %	٤	%٨,٦	١٠٠	%٢٥
القانون	ذكور	٨١	٢٢,٩ %	١٩	٤١,٤ %	١٠٠	%٢٥
	اناث	٨٣	٢٣,٤ %	١٧	٣٦,٩ %	١٠٠	%٢٥
المجموع		**٣٥٤**	**١٠٠ %**	**٤٦**	**١٠٠ %**	**٤٠٠**	**١٠٠ %**

اشار المبحوثون وبواقع (٣٥٤) مبحوث ان وسائل الاعلام حثت على المصالحة الوطنية ، إذ حصل الذكور والإناث من كلية الاعلام على المرتبة الاولى بواقع (٩٦) مبحوثاً وبنسبة (٢٧,١%). وجاءت الاناث من كلية القانون بالمرتبة الثانية بـ (٨٩) اجابة وبنسبة (٢٥,٢%). وحصل الذكور من كلية القانون على المرتبة الثالثة والاخيرة بـ (٧٣) اجابة وبنسبة بلغت (٢٠,٦%). واشار (٤٦) مبحوثاً بعدم حث وسائل الاعلام على المصالحة الوطنية ، إذ حصل الذكور من كلية القانون على المرتبة الاولى بواقع (٢٧) مبحوثاً وبنسبة (٥٨,٧%). وجاءت الاناث من كلية القانون بالمرتبة الثانية بـ (١١) اجابة وبنسبة بلغت (٢٣,٩%). اخيراً جاء الذكور والاناث من كلية الاعلام بالمرتبة الاخيرة بواقع اربعة اجابات لكل منهم وبنسبة بلغت (٨,٧%). انظر جدول رقم (١١)

جدول رقم (١١)

يوضح اجابات المبحوثين حول حث وسائل الاعلام على المصالحة الوطنية

الاختصاص	الحث على المصالحة	نعم	%	لا	%	العدد الكلي	%
الاعلام	ذكور	٩٦	٢٧,١ %	٤	%٨,٧	١٠٠	%٢٥
	اناث	٩٦	٢٧,١ %	٤	%٨,٧	١٠٠	%٢٥
القانون	ذكور	٧٣	٢٠,٦ %	٢٧	٥٨,٧ %	١٠٠	%٢٥
	اناث	٨٩	٢٥,٢ %	١١	٢٣,٩ %	١٠٠	%٢٥
المجموع		**٣٥٤**	**١٠٠ %**	**٤٦**	**١٠٠ %**	**٤٠٠**	**١٠٠ %**

اظهرت نتائج الاستبيان وبواقع (٣٦٤) مبحوثاً بان وسائل الاعلام لم تنفذ عبر برامجها آليات التعويض الخاصة بمتضرري النظام السابق ، إذ حصلت الاناث من كلية الاعلام على المرتبة الاولى بواقع (٩٤) مبحوثة وبنسبة (٢٥,٨%). وجاء الذكور من كلية الاعلام بالمرتبة الثانية بـ (٩٢) اجابة وبنسبة (٢٥,٣%). وحصلت الاناث من كلية القانون على المرتبة الثالثة بـ (٩٠) اجابة وبنسبة (٢٤,٧%). وجاء الذكور من كلية القانون بالمرتبة الرابعة بواقع (٨٨) اجابة وبنسبة (٢٤,٢%). واشار (٣٦) مبحوثاً الى النقد الذي تقدمه وسائل الاعلام عبر برامجها لآليات التعويض ، فقد احتل الذكور من كلية القانون على المرتبة الاولى بواقع (١٢) مبحوثاً وبنسبة (٣٣,٣%). وجاءت الاناث من كلية القانون بالمرتبة الثانية بـ (١٠) اجابات وبنسبة بلغت (٢٧,٨%). وحصل الذكور من كلية الاعلام على المرتبة الثالثة بواقع (٨) اجابات وبنسبة (٢٢,٢%). اخيراً جاءت الاناث من كلية الاعلام بالمرتبة الاخيرة بواقع (٦) اجابات وبنسبة بلغت (١٦,٧%). انظر جدول رقم (١٢)

جدول رقم (١٢)
يوضح اجابات المبحوثين حول نقد وسائل الاعلام عبر برامجها آليات التعويض الخاصة بمتضرري النظام السابق

الاختصاص	نقد آليات التعويض	نعم	%	لا	%	العدد الكلي	%
الاعلام	ذكور	٨	٢٢,٢ %	٩٢	٢٥,٣ %	١٠٠	%٢٥
	اناث	٦	١٦,٧ %	٩٤	٢٥,٨ %	١٠٠	%٢٥
القانون	ذكور	١٢	٣٣,٣ %	٨٨	٢٤,٢ %	١٠٠	%٢٥
	اناث	١٠	٢٧,٨ %	٩٠	٢٤,٧ %	١٠٠	%٢٥
المجموع		**٣٦**	**١٠٠ %**	**٣٦٤**	**١٠٠ %**	**٤٠٠**	**١٠٠ %**

اشارت نتائج الاستبيان وبواقع بلغ (٣٦٠) مبحوثاً بعدم تأكيد وسائل الاعلام لاهمية انشاء متاحف لاحياء الذكرى إذ جاءت فئة الاناث من كلية الاعلام بالمرتبة الاولى بواقع (٩٦) مبحوثة بنسبة بلغت (٢٦,٦%) ، وجاءت فئة الذكور من كلية الاعلام بالمرتبة الثانية بواقع (٩٤) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٢٦,١%). ثم حصلت فئة الاناث من كلية القانون على المرتبة الثالثة بعدد بلغ (٩٣) مبحوثة وبنسبه (٢٥,٩%) ، ثم جاءت فئة الذكور من كلية القانون بالمرتبة الاخيرة بواقع (٧٧) مبحوث وبنسبة مئوية بلغت (٢١,٤%). وجاءت اجابات (٤٠) مبحوثاً تبين تأكيد وسائل الاعلام لاهمية انشاء متاحف لاحياء الذكرى إذ جاء الذكور من كلية القانون بالمرتبة الاولى بواقع (٢٣) مبحوث وبنسبة بلغت (٥٧,٥%) ، ثم جاءت فئة الاناث من كلية القانون لتحتل المرتبة الثانية بـ (٧) مبحوثات وبنسبة (١٧,٥%). وحصلت فئة الذكور من كلية الاعلام على المرتبة الثالثة بواقع (٦) مبحوثين وبنسبة بلغت (١٥%). اخيرا جاءت فئة الاناث من كلية الاعلام بواقع (٤) مبحوثات وبنسبة بلغت (١٠%). انظر جدول رقم (١٣)

جدول رقم (١٣)
يوضح اجابات المبحوثين حول تأكيد وسائل الاعلام لاهمية انشاء متاحف لاحياء الذكرى

الاختصاص	اهمية انشاء متاحف	نعم	%	لا	%	العدد الكلي	%
الاعلام	ذكور	٦	%١٥	٩٤	٢٦,١ %	١٠٠	%٢٥
	اناث	٤	%١٠	٩٦	٢٦,٦	١٠٠	%٢٥

		%					
القانون	ذكور	٢٣	٥٧,٥ %	٧٧	٢١,٤ %	١٠٠	٢٥%
	اناث	٧	١٧,٥ %	٩٣	٢٥,٩ %	١٠٠	٢٥%
المجموع		**٤٠**	**١٠٠ %**	**٣٦٠**	**١٠٠ %**	**٤٠٠**	**١٠٠ %**

وحول اعطاء وسائل الاعلام اولويات لقضايا اصلاح الضرر ضمن برامجها فقد اجاب (٣٥٢) مبحوثاً بنعم ، إذ احتلت الاناث من كلية الاعلام على المرتبة الاولى بواقع (٩٤) مبحوثة وبنسبة (٢٦,٧%). وجاء الذكور من كلية الاعلام بالمرتبة الثانية بـ (٩٠) اجابة وبنسبة (٢٥,٦%). وجاء الذكور من كلية القانون بالمرتبة الثالثة بواقع (٨٦) اجابة وبنسبة (٢٤,٤%) وحصلت الاناث من كلية القانون على المرتبة الرابعة بـ (٨٢) اجابة وبنسبة (٢٣,٣%). واشار (٤٨) مبحوثاً بـ لا احتلت الإناث من كلية القانون على المرتبة الاولى بواقع (١٨) مبحوثة وبنسبة (٣٧,٥%). وجاء الذكور من كلية القانون بالمرتبة الثانية بـ (١٤) اجابة وبنسبة بلغت (٢٩,١%). وحصل الذكور من كلية الاعلام على المرتبة الثالثة بواقع (١٠) اجابات وبنسبة (٢٠,٩%). اخيراً جاءت الاناث من كلية الاعلام بالمرتبة الاخيرة بواقع (٦) اجابات وبنسبة بلغت (١٢,٥%). انظر جدول رقم (١٤)

جدول رقم (١٤)

يوضح اجابات المبحوثين حول اعطاء وسائل الاعلام اولويات لقضايا اصلاح الضرر

الاختصاص	اولويات قضايا اصلاح الضرر	نعم	%	لا	%	العدد الكلي	%
الاعلام	ذكور	١٠	٢٠,٩ %	٩٠	٢٥,٦ %	١٠٠	٢٥%
	اناث	٦	١٢,٥ %	٩٤	٢٦,٧ %	١٠٠	٢٥%
القانون	ذكور	١٤	٢٩,١ %	٨٦	٢٤,٤ %	١٠٠	٢٥%
	اناث	١٨	٣٧,٥ %	٨٢	٢٣,٣ %	١٠٠	٢٥%
المجموع		**٤٨**	**١٠٠ %**	**٣٥٢**	**١٠٠ %**	**٤٠٠**	**١٠٠ %**

اشارت نتائج الاستبيان وبواقع بلغ (٣٦٠) مبحوثاً بعدم تأكيد وسائل الاعلام لاهمية تشكيل لجان لكشف الحقائق ، إذ جاءت فئة الاناث من كلية الاعلام بالمرتبة الاولى بواقع

(٩٤) مبحوثة بنسبة بلغت (٢٦,٢%) ، وجاءت فئة الذكور من كلية الاعلام بالمرتبة الثانية بواقع (٩٢) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٢٥,٥%). ثم حصلت فئة الاناث من كلية القانون على المرتبة الثالثة بواقع (٩٠) مبحوثة وبنسبه (٢٥%) ، ثم جاءت فئة الذكور من كلية القانون بالمرتبة الاخيرة بواقع (٨٤) مبحوث وبنسبة مئوية بلغت (٢٣,٣%). وجاءت اجابات (٤٠) مبحوثاً تبين تأكيد وسائل الاعلام لاهمية تشكيل لجان لكشف ، الحقائق إذ جاء الذكور من كلية القانون بالمرتبة الاولى بواقع (١٦) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٤٠%). ثم جاءت فئة الاناث من كلية القانون لتحتل المرتبة الثانية بـ (١٠) مبحوثات وبنسبة (٢٥%). وحصلت فئة الذكور من كلية الاعلام على المرتبة الثالثة بواقع (٨) مبحوثين وبنسبة بلغت (٢٠%).. اخيرا جاءت فئة الاناث من كلية الاعلام بواقع (٦) مبحوثات وبنسبة بلغت (١٥%). انظر جدول رقم (١٥)

جدول رقم (١٥)

يوضح اجابات المبحوثين حول تأكيد وسائل الاعلام لاهمية تشكيل لجان كشف الحقائق

الاختصاص	اهمية تشكيل لجان	نعم	%	لا	%	العدد الكلي	%
الاعلام	ذكور	٨	%٢٠	٩٢	٢٥,٥ %	١٠٠	%٢٥
	اناث	٦	%١٥	٩٤	٢٦,٢ %	١٠٠	%٢٥
القانون	ذكور	١٦	%٤٠	٨٤	٣٢,٣ %	١٠٠	%٢٥
	اناث	١٠	%٢٥	٩٠	%٢٥	١٠٠	%٢٥
المجموع		**٤٠**	**١٠٠ %**	**٣٦٠**	**١٠٠ %**	**٤٠٠**	**١٠٠ %**

اشارت نتائج الاستبيان وبواقع بلغ (٣٥٤) مبحوثاً بعدم تأكيد وسائل الاعلام لاهمية الاصلاح المؤسسي ، إذ جاءت فئة الاناث من كلية الاعلام بالمرتبة الاولى بواقع (٩٦) مبحوثة بنسبة بلغت (٢٧,١%) ، وجاءت فئة الذكور من كلية الاعلام بالمرتبة الثانية بواقع (٩٤) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٢٦,٦%). ثم حصلت فئة الاناث من كلية القانون على المرتبة الثالثة بعدد بلغ (٩٢) مبحوثة وبنسبه (٢٥,٩%) ، ثم جاءت فئة الذكور من كلية القانون بالمرتبة الاخيرة بواقع (٧٢) مبحوث وبنسبة مئوية بلغت (٢٠,٤%). وجاءت اجابات (٤٦) مبحوثاً تبين تأكيد وسائل الاعلام لاهمية الاصلاح المؤسسي ، إذ جاء الذكور من كلية القانون بالمرتبة الاولى بواقع (٢٨) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٦٠.٨%). ثم جاءت فئة الاناث من كلية القانون لتحتل المرتبة الثانية بواقع (٨) مبحوثات وبنسبة (١٧,٤%). وحصلت فئة الذكور من كلية الاعلام على المرتبة الثالثة بواقع (٦) مبحوثين وبنسبة بلغت (١٣,١%). اخيرا جاءت فئة الاناث من كلية الاعلام بواقع (٤) مبحوثات وبنسبة بلغت (٨,٧%). انظر جدول رقم (١٦)

جدول رقم (١٦)

يوضح اجابات المبحوثين حول تأكيد وسائل الاعلام لاهمية الاصلاح المؤسسي

الاختصاص	اهمية الاصلاح المؤسسي	نعم	%	لا	%	العدد الكلي	%
الاعلام	ذكور	٦	١٣,١ %	٩٤	٢٦,٦ %	١٠٠	%٢٥
	اناث	٤	%٨,٧	٩٦	٢٧,١ %	١٠٠	%٢٥
القانون	ذكور	٢٨	٦٠,٨ %	٧٢	٢٠,٤ %	١٠٠	%٢٥
	اناث	٨	١٧,٤ %	٩٢	٢٥,٩ %	١٠٠	%٢٥
المجموع		**٤٦**	**١٠٠ %**	**٣٥٤**	**١٠٠ %**	**٤٠٠**	**١٠٠ %**

اظهرت نتائج البحث ان (٣٩٢) مبحوثاً بحاجة الى فهم معنى العدالة الانتقالية واهميتها للعراق ، إذ احتل الذكور من كلية الاعلام على المرتبة الاولى بواقع (١٠٠) اجابة وبنسبة بلغت (٢٥,٥%). وجاءت فئة الاناث من كليتي الاعلام والقانون على المرتبة الثانية بواقع (٩٨) مبحوثة وبنسبة مئوية بلغت (٢٥%). واحتل الذكور من كلية القانون على المرتبة الثالثة والاخيرة بـ (٩٦) اجابة وبنسبة بلغت (٢٤,٥%). واشار (٨) من المبحوثين لعدم حاجتهم لفهم معنى العدالة الانتقالية واهيمتها للعراق ، فقد جاءت فئة الذكور من كلية القانون بالمرتبة الاولى بواقع (٤) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (٥٠%). فيما جاءت فئة الاناث من كليتي الاعلام والقانون بالمرتبة الثانية باجابتين لكل منهما وبنسبة بلغت (٢٥%). انظر جدول رقم (١٧)

جدول رقم (١٧)
يوضح اجابات المبحوثين عن مدى حاجتهم لفهم معنى العدالة الانتقالية واهميتها للعراق

الاختصاص	مدى حاجتهم لفهم المصطلح	نعم	%	لا	%	العدد الكلي	%
الاعلام	ذكور	١٠٠	٢٥,٥ %	–	–	١٠٠	%٢٥
	اناث	٩٨	%٢٥	٢	%٢٥	١٠٠	%٢٥
القانون	ذكور	٩٦	٢٤,٥ %	٤	%٥٠	١٠٠	%٢٥
	اناث	٩٨	%٢٥	٢	%٢٥	١٠٠	%٢٥
المجموع		**٣٩٢**	**١٠٠ %**	**٨**	**١٠٠ %**	**٤٠٠**	**١٠٠ %**

النتائج

اشارت نتائج البحث النظرية والتحليلية الى مجموعة من النتائج والتي يمكن ان تخليصها بعدد من النقاط اهمها:

١. عندما تخرج مجتمعات بعينها من فترة صراع عنيف او حكم استبدادي قد يمارسه حزب واحد او سلطة عسكرية فان وسائل العدالة الانتقالية هي من بين القيم والعناصر التي تستطيع تلك المجتمعات عن طريقها ان تواجه انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت على نطاق واسع او منهجي ، وهذه الوسائل قد تكون قضائية او غير قضائية او تسعى الى منع الانتهاكات او ايقافها او التحقيق فيها او معاقبتها او الحيلولة من دون وقوعها في المستقبل.

٢. تركز اساليب العدالة الانتقالية على حقوق الضحايا والمتضررين وما يحتاجون اليه في الوقت الذي لابد ان تقوم العدالة الانتقالية بدعم وتطوير المؤسسات الديمقراطية وتنمي اجراءاتها سواء عن طريق المحاكمات الجنائية لمرتكبي الانتهاكات او بتشكيل لجان وطنية مختصة للكشف عن الحقائق أو بإقامة بعض المؤسسات والارشيف والنصب التذكارية والمتاحف التي تحفظ ذكريات الماضي او بتشجيع سبل المصالحة واغنائها وتفعيلها بين فئات المجتمع المنقسمة والمتناحرة ، فضلا عن القيام بتعويضات مجزية وعادلة لضحايا الانتهاكات وعلى جميع المستويات وبأطر قانونية ورسمية موثقة.

٣. لا يوجد اي دور يذكر لوسائل الإعلام العراقي بما يخص نشر مفهوم العدالة الانتقالية او التعريف بهذا المفهوم للجمهور.

٤. ركزت وسائل الاعلام على مفاهيم مختلفة منها المصالحة الوطنية ، التسامح ، قبول الأخر...الخ وهي جزء لا يتجزء من مفهوم العدالة الانتقالية بل انها اجزاء من فروع العدالة الانتقالية ، ولكن عدم المعرفة بهذا المفهوم جعل من وسائل الاعلام ان تركز على المسائل الفرعية وترك الموضوع الاساس.

٥. الانفتاح الكبير لوسائل الاعلام وعدم وجود اي رادع او مسائلة قانونية ، ادى الى نشر قضايا أثرت بشكل مباشر على روح المواطنة العراقية.

٦. ما زالت وسائل الاعلام تحرص على اظهار القضايا السلبية دون التركيز على جوهر هذا القضايا او ايجاد الحلول المناسبة لها عن طريق الرجوع للادبيات العلمية والتي من الممكن ان تجد الحل المناسب والمرضي لجميع الاطراف.

التوصيات

١. إن الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة في بث العديد من الثقافات إلى جميع المجتمعات سلبا أو إيجابا واضحة للجميع ، لذا من الضروري تعميم هذه التوعية لتصل إلى هذه الوسائل لتقوم بالتغطية اللازمة لذلك. ولابد من مضاعفة هذه الجهود بالنسبة إلى وسائل التلفزة لحذف المشاهد والمقاطع التي توحي من قريب أو بعيد لكل اعمال العنف .

٢. تقع على وسائل الاعلام مسؤولية كبيرة بنشر التوعية الثقافية والاجتماعية ، إذ من الواجب معرفة الفرد لحقوقه المشروعة خصوصا ان كانت مستلبه ، وان يكون له دراية كاملة بها. وذلك من خلال بثها عبر البرامج القانونية.
٣. مع أن مفهوم العدالة الانتقالية جديد على الساحة العراقية الا انه من الممكن الاشارة اليه والتعريف بأهم مبادئه وآلياته ، بالاستعانه بذوي الاختصاص والاستفادة من امكانياتهم العلمية الخاصة بهذا الجانب.
٤. خلق تواصل مستمر بين الإعلام والمنظمات التي تعنى بمفهوم العدالة الانتقالية ، والعمل على مستوى وطني وقومي في هذا المجال بهدف نشر ثقافة العدالة الانتقالية.
٥. تعاون الإعلاميين مع ناشطي المجتمع المدني ، بهدف وضع آليات من شأنها تغير الواقع ورفعها الى الجهات الحكومية.
٦. العمل على وضع إطار إعلامي لإشاعة القضايا التي تهتم بمفهوم العدالة الانتقالية.
٧. تطوير وتحسين دور الإعلام وخاصة الإذاعات المحلية المسموعة والمرئية في عرض وتقديم أشكال ومظاهر المشاكل التي يمر بها المواطن ، من خلال رسم ستراتيجيات للخروج من هذه المشاكل.

The role of media in shaping public awareness about the transitional justice

There is no doubt that the media of great importance at the present time, because of their significant impact in the management of the course of political and social life and economic development, especially during crises, wars and the exceptional situation that may be experienced by any country, which in turn reflect on the values and trends of society.

Therefore must take into account the role that posed by these media, mass media play an active role in various areas, including:

1. Educate people and guiding them, giving them ideas and ready-made and associated methods of persuasion.
2. Expose the malpractices of the rulers and to highlight citizen error and mistake in their actions.

It has become the media in the modern era of the necessities of modern life, and that its use in the defense of opinion and belief and the issue of presence is inevitable, and if it failed this tool, many of the rights of distorted images, or lose her rights, mass

media is a tool for policy is able to influence the minds of the people and attitudes

المصادر

١. سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي- بحوث الإعلام، ط ٢ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٩)، ص ١٣١-١٣٢.
٢. مصطفى عمر التير، مصدر سابق، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، ط٢، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٦ ص١٤٠.
(*) أ. أ.د. وسام فاضل راضي ، قسم الاذاعة والتلفزيون / كلية الاعلام / جامعة بغداد
ب. أ.د. مثنى علوان الجشعمي ، قسم العلوم التربوية والنفسية / كلية التربية (الاصمعي)/ جامعة ديالى.
ج. أ.م.د. كريم محمد حمزة ، قسم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة بغداد.
د. أ.م.د. نهى عارف علي الدرويش ، قسم تربية وعلم نفس / كلية التربية ابن الهيثم / جامعة بغداد.
هـ. أ.م.د. عبد السلام احمد السامر ، قسم الاذاعة والتلفزيون / كلية الاعلام / جامعة بغداد.
و. م. د. زهرة موسى جعفر ، قسم العلوم التربوية والنفسية / كلية التربية (الاصمعي) / جامعة ديالى.
٣. العدالة الانتقالية بديلا عن العنف والعنف المضاد ، موضوع نشر على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.iraqmemory.org/INP/view_printer.asp?ID=351
٤. المركز الدولي للعدالة الانتقالية· منشور في الرابط التالي:
http://192.220.10.204/arabic
5. Kritz, Neil, ed. (1995). Transitional Justice: How Emerging Democracies Reckon with Former Regimes, Vols. I–III. Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace Press

6. Boraine, Alex, Janet Levy, and Ronel Scheffer, eds.(1997). Dealing with the Past. Cape Town, South Africa: Institute for Democracy in South Africa .and ، Crocker, D. A. (1999). "Reckoning with Past Wrongs :A Normative Framework ". Ethics& International Affairs 13:43-61
7. Louis Bickford , The Encyclopedia of Genocide and Crimes Against Humanity (Macmillan Reference USA, 2004), vol. 3, pp. 1045-1047 .
٨. مصدر سابق ، المركز الدولي للعدالة الانتقالية.
٩. غانم جواد ، ماذا بعد التغيير في العراق مقدمات لمشروع العدالة الانتقالية ، بغداد ، ٢٠٠٥، ص١٩.
١٠. مصدر سابق ، المركز الدولي للعدالة الانتقالية.
11. Naomi Roht-Arriaza , "The new landscape of transitional justice" , in Naomi Roht-Arriaza and Javier Mariezcurrena (eds.) , Transitional Justice in the Twenty – First century : Beyond Truth versus Justice , Cambridge university press , Cambridge , 2006 , p.2.
١٢. مصدر سابق ، العدالة الانتقالية بديلا عن العنف والعنف المضاد.
١٣. المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، للمزيد زور الرابط التالي:
http://www.ictj.net/arabic/tjhotsory.htm
١٤. مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان ، ادوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع – رسم خريط قطاع العدالة ، الامم المتحدة نيويورك وجنيف ، ٢٠٠٦ ، ص٨.
١٥. غانم جواد ، مصدر سابق ، ص١١.
١٦. مارك فريمان و بريسيلا ب .هاينر ، المصارحة (نيو يورك : المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، ٢٠٠٤)، ص٢ .
17. Reconciliation After Violent conflict , a Handbook , Handbook series , international. Institute for Democracy and Electoral Assistance , Stockholm , 2003.
١٨. انظرالموقع الالكتروني التالي: www.icty.org
١٩. التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، ٢٠٠٤) .
20. Vamik.D.Volkan ,What Some Monuments tell us about :Mourning and Forgiveness , Taking Wrongs Seriously :Apologies and Reconciliation,Edited by Elazar Barkan and Alexander Karn , Stanford University Press ,2006,P.115-130 .

٢١. احصاءات ومؤشرات صادرة عن هيئة الاعلام والاتصالات ، بغداد ، اذار ٢٠١٠.
٢٢. شاكر الانباري ، الإعلام العراقي: بين المسموح والخطوط الحمر نشرة المستقبل الثقافية العدد ٢٤٣٦ الصادرة في ٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦م.
٢٣. المصدر السابق.
٢٤. تصريح لصحيفة الشرق الأوسط الدولية العدد ١٠٢٧٧ الأربعاء ٢٨ ذو الحجة 1427هـ ١٧ يناير ٢٠٠٧م.
٢٥. حوار مع د. محمد بن شكري حجازي على شبكة إسلام اون لاين بتاريخ ٤ يونيو – ٢٠٠٧م.
٢٦. دنيس مكويل ، الاعلام وتأثيراته، دار الشبل للنشر والتوزيع والطباعة ، الرياض ، ١٩٩٢، ص٢-٣.
٢٧. محمد سعد ابو عامود ، الوظائف السياسية لوسائل الإعلام ، مجلة الدراسات الإعلامية ، القاهرة ، العدد (٥٠) ، ١٩٨٨، ص١٥.